Journal Of the Iraqia University (76-4) 31 July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

خور عبد الله بوابة بحرية أم بؤرة توتر إقليمي دراسة تحليلية للنزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت في ضوء الاتفاقيات الدولية

م د جابر عبود وحيد
جامعة واسط المركز الاستراتيجي

Khor Abdullah: A Maritime Gateway or a Regional Hotspot؟ An Analytical Study of the Maritime Border Dispute between Iraq and Kuwait in Light of International Agreements

الملخص

يعتبر خور عبد الله حدوداً دولية بين العراق والكويت، وقد أثار خلافات مستمرة بين البلدين لفترة طويلة، حتى تم حسمها بواسطة لجنة تحديد الحدود التابعة للأمم المتحدة، مما جعلها جزءاً من القانون الدولي. ظل الخور لفترة طويلة تحت السيطرة والاستخدام العراقي، كونه الممر المائي الوحيد للعراق الذي يتيح الوصول إلى موانئه التجارية الهامة في خور الزبير. أعطى البحث دراسة تحليلية للنزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت، واستعرض الاتفاقيات والمعاهدات (مثل اتفاقية خور عبد الله ٢٠١٣)، وتطبق قواعد القانون الدولي (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢) على مسائل الملاحة البحرية وأهمية خور عبد الله كممر مائي، والهدف من ذلك فهم أثر هذه النزاعات على مصالح البلدين والحلول الممكنة، واستخدم المنهج والتحليلي في إعدادها لتغطية الجوانب والقانونية. **الكلمات المفتاحية: ملاحة بحرية، خور، اتفاقية، البحار.**

ABSTRACT

The Khor Abdullah waterway, considered an international border between Iraq and Kuwait, was the subject of ongoing disputes between the two countries for a long period until it was resolved by the United Nations Boundary Commission, thus becoming part of international law. For a long time, the waterway remained under Iraqi control and use, as it was Iraq's only waterway providing access to its important commercial ports in Khor al-Zubair. The research provided an analytical study of the maritime border dispute between Iraq and Kuwait, and reviewed the agreements and treaties (such as the Khor Abdullah Agreement of 2013. The rules of international law (the United Nations Convention on the Law of the Sea 1982) apply to maritime navigation issues and the importance of Khor Abdullah as a waterway. The aim is to understand the impact of these disputes on the interests of the two countries and possible solutions. The analytical method was used in its preparation to cover the legal aspects.**Keywords: Maritime navigation, creek, agreement, seas.**

المقدمة

تُعد مسألة الحدود البحرية من أكثر الملفات تعقيداً وتشابكاً في العلاقات الدولية، خصوصًا عندما تتداخل المصالح الجغرافية مع اعتبارات السيادة والقرارات الأممية، ويُعتبر خور عبد الله واحدًا من أبرز الملفات الجغرافية والسياسية التي أسهمت في تشكيل محور رئيس في تاريخ العلاقات العراقية–الكويتية الحديثة، حيث اكتسب هذا الممر المائي أهميته كونه منفذًا بحريًا استراتيجيًا يربط العراق بمياهه الإقليمية، ويعتمد عليه للوصول إلى المياه الدولية عبر الخليج العربي. و منذ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في عام ٢٠١٢ وتصديقها في عام ٢٠١٣، ظلّت الاتفاقية محلّ جدل داخل الأوساط العراقية، إذ يُنظر إليها من قبل بعض الأطراف على أنها تفريط بالسيادة، بينما تؤكد أطراف أخرى أنها خطوة قانونية لتنظيم العلاقات البحرية وفقًا للقرارات الدولية. مما جعله موضع اهتمام يتجاوز حدوده الطبيعية ليصبح نقطة محورية للصراع على السيادة والنفوذ منذ بداية القرن العشرين. أسفر الموقع الجغرافي للخور، الذي يقع في أقصى شمال الخليج العربي، عن أن يصبح نقطة جذب سياسية وتداخل في المصالح بين العراق والكويت، خاصة في ظل الإرث الحدودي الذي تركته الإدارة البريطانية في المنطقة. ومع تزايد أنشطة الملاحة والنفط خلال

القرن العشرين، أخذت قضية السيادة على الخور أبعادًا جديدة، إذ تحولت من مسألة تقنية مرتبطة بالملاحة إلى قضية سياسية تنطوي على تأثير مباشر على الأمن الوطني والاقتصادي للبلدين.

أهمية البحث

لا يخفى أن المياه الإقليمية والمياه الداخلية تلعبان دورًا جوهريًا في تشكيل سياسة الدولة ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، كما تحددان عناصر قوتها وتساهمان في رسم استراتيجيتها العامة بين دول العالم. ونتيجة لذلك، زادت أهمية البحر بشكل كبير في عصرنا الحديث، وأصبحت له دلالات تتجاوز ما كان عليه في العصور الوسطى والقديمة. حيث احتلت الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية جزءًا كبيرًا من اهتمامات صانعي القرار في الدول البحرية. وبما أن العراق يقع في أقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي ويطل عليه بساحل قدره (٥٦.٥٥) كم، منها (١٨) كم تطل على البحر، بينما باقي الساحل يواجه ممرًا مائيًا أو قناة ضيقة تُعرف باسم (خور عبد الله). وبالإشارة إلى توقيع الاتفاقية بين العراق والكويت، وقيام الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية، فإن هذا المشروع سيؤدي إلى تقليص أهمية الموانئ العراقية ويقيد حركة الملاحة البحرية في هذه القناة المؤدية إلى ميناء أم قصر وخور عبد الله، مما سيجعلها ممرًا مائيًا غير ذي فائدة. ولا شك أن العراق سيتعرض لأضرار نتيجة لذلك، ما قد يحوله إلى دولة شبه حبيسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

١- التعرف على تاريخ رسم الحدود في بداية القرن العشرين وتقسيمات بريطانيا.

٢- تحديد أهمية خور عبد الله للعراق (ميناء أم قصر) وحقوقه الملاحية.

٣- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ على تحديد الخطوط الملاحية.

٤- تحليل تأثير النزاع على السياسة الخارجية للكويت والعراق.

٥- التعرف على دور قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحدود.

٦- دراسة النزاع في خور عبد الله في ضوء القانون الدولي والمبادئ التي تحكم الحدود البحرية

مشكلة البحث:

آن تاريخ العراق وجغرافية واقتصاده يطل على الخليج العربي وان الحدود المشتركة بين البلدين قد أثارت الكثير من النزاعات ومنها مسألة ترسيم الحدود وتخطيطها حيث أن إشكالية البحث تدور حول تأثير اتفاقية خور عبد الله في حق العراق للملاحة البحرية ضمن نطاق المائي العراقي وتوصل الباحث الى تحديد مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل الاتفاقيات الخاصة بالحدود البحرية وقانون البحار في خور عبد الله مرضية بالنسبة للعراق والكويت؟

منهج البحث:

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي نتعرف من خلاله على مضامين بعض نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع ما جاء في اتفاقيات تخص خور عبد الله بين العراق والكويت.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى تمهيد الذي يتضمن الاطار المفاهيمي و القانوني للنزاعات البحرية , ويشمل مفهوم الحدود البحرية وفق القانون الدولي ومبادئ ترسيم الحدود البحرية و أهمية الممرات الملاحية البحرية وأهمية الممرات البحرية في التجارة العالمية ,و المبحث الأول بعنوان" الأهمية الجيوسياسية و التاريخية لخور عبد الله ", و المبحث الثاني بعنوان " الإطار القانوني للنزاع الحدودي البحري" و المبحث الثالث بعنوان " خور عبد الله بين التوتر والتسوية " وفي النهاية خاتمة البحث .

التمهيد: الإطار المفاهيمي والقانوني للنزاعات البحرية

مفهوم الحدود البحرية في القانون الدولي:

تعد الحدود البحرية في القانون الدولي من المواضيع الحساسة والمهمة التي تشكل أساس العلاقات بين الدول المتشاطئة. تتناول هذه الحدود تحديد نطاق السيادة البحرية لكل دولة، وهي تشمل المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية والجرف القاري. تُحكم هذه الحدود البحرية بالقانون الدولي بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، التي وُضعت في عام (١٩٨٢) ودخلت حيز التنفيذ في عام (١٩٩٤). تُقدم

هذه الاتفاقية إطار عمل قانوني شامل لحل النزاعات البحرية بين الدول وتوفر آليات للتحكيم والتفاوض (المجذوب , ٢٠١٨ , ص ٤٤٨)ويُعتبر مفهوم الحدود البحرية من الركائز الأساسية لاستقرار العلاقات الدولية والإقليمية، نظراً لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية والحفاظ على الأمن القومي والبيئي. الحدود البحرية: الحدود البحرية هي امتداد طبيعي للحدود البرية في المجال البحري، وهي خط يعد امتداد نطاق سيادة الدولة أو القبلية فوق المسطحات البحرية المجاورة لإقليمها. ويتم تحديد هذا من الساحل وفرض هذا التصور على البحر الإقليمي، ومن ثم على المنطقة الاقتصادية الخالصة، مما يخلق مجالًا ماديًا يتداخل الاعتبار القانوني فيه مع الاتجاه الجيوبوليتيكي (سرحال , ١٩٩٦ , ص٥٢٢)وتعد المياه الإقليمية المنطقة البحرية التي تمتد لمسافة (١٢) ميلاً بحرياً من الشاطئ، حيث تتمتع الدولة بحقوق سيادية كاملة تشمل التشريع والإنفاذ والتحكم في الموارد الطبيعية والملاحة والصيد. لكن رغم هذا الحق السيادي، يجب أن تسمح الدولة بالمرور البريء للسفن الأجنبية بشكل لا يضر بالأمن أو النظام الداخلي (حمود , ١٩٩٥, ص١٠١) . أما المنطقة الاقتصادية الخالصة تمتد إلى (٢٠٠) ميل بحري من الشاطئ، وتتمتع الدولة بحقوق استغلال الموارد الطبيعية فيها، مثل الثروات السمكية والنفط والغاز(ثامر , ٢٠٠٨, ص١٨٧) . لكن هذه الحقوق تأتي مع التزامات تتيح للدول الأخرى المرور والتنقيب تحت ظروف محددة تضمن عدم التعارض مع حقوق الدولة صاحب السيادة. ويعد الجرف القاري الامتداد الطبيعي لقاع البحر الذي يمكن أن يمتد إلى مسافة إضافية تصل إلى (٣٥٠) ميل بحري أو حتى أكثر في بعض الحالات. في هذه المنطقة، تكون للدولة حقوق خاصة باستغلال الموارد الطبيعية غير الحية مثل المعادن والنفط.

مبادئ ترسيم الحدود البحرية

تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في تطوير إطار قانوني شامل لترسيم الحدود البحرية من خلال اعتمادها لمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تسهم في تنظيم الحقوق والواجبات للدول على طول الساحل وبحارها. من أبرز هذه الأدوات هو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي أُقرت في عام (١٩٨٢)، والتي تمثل مرجعية دولية أساسية تنظم المدي العديد من المجالات البحرية بدءًا من المناطق الساحلية وصولاً إلى المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف توفر هذه الاتفاقية إطاراً مرناً يوازن بين الحقوق السيادية للدول وضرورة الحفاظ على البيئة البحرية، مع تيسير إجراءات تسوية النزاعات الناتجة عن تعارض الادعاءات والحدود(الدسوقي , ٢٠٠١, ص١٣٥) يُعدّ قانون البحار دليلًا قانونياً مرجعياً يمكّن الدول من تحديد حدودها البحرية بصورة واضحة، مستندةً إلى معايير جغرافية وتقنية متنوعة، مع تحديد قواعد أساسية للمفاوضات، وأسس لتقاسم الموارد، فضلاً عن آليات لتحكيم النزاعات الدولية المتعلقة بالحدود البحرية. كما يُشجع الاتفاق على وضع آليات تعاون إقليمي ودولي، وتطوير مجالات البحث والتطوير في تكنولوجيا استكشاف الموارد البحرية. إلا أن تطبيق البنود يتطلب تنسيقاً دقيقاً بين الأطراف المعنية، واحترام الحقوق المتبادلة، مع مراعاة الاعتبارات الجغرافية والبيئية والسياسية لضمان استدامة الموارد وحماية حقوق الدول ذات السيادة (الحديثي , ٢٠٢٠, ص٧٩)وبذلك، تشكل الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الأمم المتحدة ركائز أساسية لضمان استقرار وتوافق إقليمي على ترسيم الحدود البحرية، وتوفير إطار فعال يناسب تطلعات الدول نحو استثمار موارد بحرية مشتركة بطريقة عادلة ومنظمة، مع الالتزام بالمبادئ القانونية والاعتبارات الجغرافية والفنية اللازمة لتحقيق التوازن بين مصالح الدول المختلفة (عامر , ٢٠٠٠, ص١٣٥)وتقوم مبادئ حقوق البحر والمنطقة الاقتصادية الخالصة على تأسيس إطار قانوني يحدد حقوق الدول في استغلال الموارد البحرية والتصرف فيها، مع احترام المبادئ الأساسية للعدالة والتوازن. تعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة منطقة بحرية تمتد لمسافة يبلغ قطرها ٢٠٠ ميل بحري من الساحل، تمنح الدولة الساحلية حق الاستفادة الحصرية من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، بما يشمل الثروات البحرية والحياة البحرية، بالإضافة إلى حق تنظيم الأنشطة التنموية مثل التعدين والصيد والاستثمار في مصادر الطاقة. يستند تحديد حقوق الدولة إلى معايير قانونية وضعتها الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي حددت إطارات واضحة لضمان التوفيق بين حقوق الدول والمساءلة الدولية (أحمد,٢٠١٥ , ص٦)كما تعتمد المبادئ الأساسية على مبدأ السيادة على الساحل، الذي يتيح للدولة إدارة الموارد القريبة منها، ومبدأ الحرية في استخدام البحار الدولية خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، مع الالتزام بعدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى. وتُعَدّ حماية البيئة البحرية من المبادئ الجوهرية، بحيث يُشترط احترام التنوع البيولوجي والحد من الأنشطة التي قد تؤدي إلى تدهور البيئة أو تهديد التوازن الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الاتفاق على الحدود البحرية عبر التفاوض والتوفيق، مع الالتزام بمبادئ التحكيم والوساطة الدولية لتحقيق التوافق بين الأطراف، وتجنب النزاعات والصراعات الإقليمية. من خلال التشبع بالمبادئ القانونية والمناداة بالتعاون، تُعزز العمليات التفاوضية ضمان استدامة الموارد البحرية، وتؤمن التوازن بين الحقوق السيادية للدول وبين الحفاظ على الحقوق المشتركة، لتفادي التصعيد والخروج عن المبادئ القانونية المعتمدة في مجال ترسيم الحدود البحرية

تقاسم الموارد البحرية والحدود البرية ذات الصلة (السعدون , ٢٠١٦ , ص ١٩) .

يُعد تقاسم الموارد البحرية والحدود البرية ذات الصلة من القضايا الجوهرية التي تتطلب تحديداً دقيقاً للحقوق والالتزامات بين الدول المعنية، إذ يؤثر بشكل مباشر على توزيع الثروات البحرية من موارد طبيعية مثل النفط، الغاز، الثروات السمكية، والمعادن الموجودة في قاع البحر. يتطلب ذلك وضع اتفاقيات واضحة تضمن توزيع الموارد بصورة عادلة، مع مراعاة المعايير القانونية والجغرافية التي تؤدي إلى تحديد الحدود بشكل يراعي المصالح الوطنية والاقتصادية. تعتمد عملية تقاسم الموارد على أساس المبادئ القانونية، الواجب احترامها بحكم الاتفاقيات الدولية والمنظمات المختصة، والتي تتضمن توزيع المناطق الاقتصادية الخالصة على امتداد ٢٠٠ ميل بحري أو استناداً إلى خطوط الوسط مؤخذة من المسافات بين الشواطئ (السعدون , ٢٠١٦ , ص٢٧)كما يتعين مراعاة الاعتبارات الجغرافية التي تؤثر في تحديد الحدود، مثل شبكات القاع البحري والمنطقة القارية، إذ قد تتداخل المناطق أو تتباين حسب الخصائص الطبيعية للمحيط، مما يقتضي تحليلاً دقيقاً لنماذج الحدود وتطبيق التقنيات الحديثة في القياس والجغرافيا المكانية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الاعتبارات السياسية كعنصر حاسم، حيث تتداخل المصالح الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية والدولية، مما يفرض الحاجة إلى توازن دقيق بين المطالب الوطنية والالتزام بالقوانين الدولية، لضمان استقرار التوزيع وحسن إدارة الموارد المشتركة (الفتلاوي , ٢٠٠٩, ص٣)وفي سياق ذلك، تظهر أهمية التفاوض والتفاهم الثنائي، حيث تلعب اللجوء إلى الوسائل السلمية كالحوار والتحكيم دوراً محورياً في وضع الحلول النهائية، مع دعم المجتمع الدولي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في تسهيل عمليات الترسيم وضمان الالتزام بالمعايير القانونية. تتطلب هذه العمليات أيضًا استشارات بيئية لضمان استدامة الموارد، مع تقييم الآثار الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الاستغلال الاقتصادي والحفاظ على البيئة البحرية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتجنب النزاعات التي قد تنجم عن سوء فهم أو تعارض المصالح في ترسيم الحدود وتقاسم الموارد البحرية.

أهمية الممرات الملاحية الدولية

تربط الممرات الملاحية الدولية بين محيطات وبلدان مختلفة، وتُعد من الأطر الأساسية لضمان حركة السفن والبضائع بشكل فعال وآمن. وتتمثل أهمية هذه الممرات في قدرتها على تسهيل النقل البحري، مما يقلل من التكاليف ويعزز سرعة انتقال السلع بين الأسواق العالمية. تعتبر الممرات الملاحية الدولية عنصراً حيوياً في توسيع الشبكات التجارية، حيث تدعم انسيابية التجارة وتقلل من الاعتماد على وسائل النقل البرية والجوية المكلفة، خاصة في نقل البضائع ذات الكميات الكبيرة أو ذات الطبيعة الاستراتيجية (الحاج , ١٩٧٨, ص٦٥) كما تلعب هذه الممرات دوراً محورياً في تعزيز الربط الاقتصادي بين الدول، مما يترتب عليه تعزيز التبادل التجاري، وتطوير الاقتصادات المحلية، وتحفيز الاستثمار. تعتمد الدول الكبرى بشكل كبير على الشبكات المائية الدولية لنقل مواردها الطبيعية، وتصنيع منتجاتها، وتوجيه صادراتها إلى أسواق عالمية، الأمر الذي يجعل من استدامة وسلامة الممرات الملاحية مسألة ذات أولوية، نظراً للحساسية الاقتصادية التي ترتبط بها (الدسوقي , ٢٠٠١, ٩٦)فضلاً عن ذلك، فإن تواجد ممرات ملاحية دولية يعزز من مكانة الدول الممرات ويزيد من قدرتها على الاستفادة من الرسوم والجمارك التي تفرض على مرور السفن، مما يساهم في تنمية مواردها المالية. وتُعدّ هذه الممرات موردًا استراتيجيًا يربط بين الاقتصادات الكبرى والعالم النامي، مما يزيد من الترابط الاقتصادي العالمي ويحفز على التعاون الدولي في مجالات الأمن المائي، وتنظيم حركة الملاحة، والحفاظ على بيئة البحر (المجذوب , ٢٠١٨, ص١٠٧)وتعتمد العديد من الدول على تنظيم إدارة هذه الممرات بشكل فعال لضمان استمرار تدفق التجارة وتجنب التوترات السياسية أو الأزمات التي قد تؤثر على السلامة والأمن البحري، الأمر الذي يعكس أهمية التعاون الدولي لضمان استدامة العمالة الملاحية ودعم الاقتصاد العالمي بشكل عام.

دور الممرات في التجارة العالمية

تلعب الممرات الملاحية الدولية دوراً حاسماً في تعزيز حركة التجارة العالمية، إذ تشكل الشرايين الحيوية التي تربط بين الأسواق المختلفة وتيسر تدفق البضائع والخدمات عبر قارات العالم. فبفضل هذه الممرات، تقل تكاليف النقل وتُختصر الزمن، مما يسهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو التجاري للمؤسسات والدول. تعتبر المضائق والمضايق والممرات البحرية الرئيسية بمثابة قنوات استراتيجية يسهل من خلالها تصدير واستيراد السلع، وتوفير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل أكثر سرعة وأقل تكلفة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الممرات في تنويع سلاسل التوريد وتقليل الاعتماد على مسارات طويلة أو غير مستقرة، مما يعزز من مرونة الشبكات التجارية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية (المجذوب , ٢٠١٨, ص١١٢) يُلاحظ أن الدول التي تمتلك أو تسيطر على ممرات ملاحية رئيسية تستفيد بشكل كبير من المزايا الاقتصادية الناتجة عن عبور السفن والبضائع عبر أراضيها، كما أن استثمارها في تطوير البنية التحتية لهذه الممرات يعزز مكانتها الاقتصادية ويزيد من

قدرتها التنافسية على الساحة الدولية. كما تتطلب إدارة هذه الممرات تنسيقاً دقيقاً بين مختلف الأطراف المعنية لضمان سلامة الملاحة وكفاءة العمليات، فضلاً عن التنسيق البيئي لمنع التلوث وحماية البيئة البحرية من الآثار السلبية للحركة البحرية المكثفة. تتجلى أهمية الممرات في أنها تتيح تبادلاً حراً وفعالاً للبضائع، وتلعب دوراً محورياً في دعم التجارة الإقليمية والعالمية، مما يعكس أهميتها الكبرى في تعزيز الاقتصاد العالمي بشكل مستدام ومرن، ويؤكد على ضرورة الاستثمار المستمر والإدارة الرشيدة لضمان استمرار تدفق العمليات التجارية بشكل سلس وآمن (المجذوب , ٢٠١٨ , ص١٢٤).

المبحث الأول: خور عبد الله الأهمية الجيوسياسية والتاريخية

يعتبر خور عبد الله من أهم المواقع المائية في منطقة الخليج العربي، حيث يمثل نقطة تواصل بين العراق والكويت. يمتد الخور على مسافة تزيد عن ٦٠ كيلومتراً، ويعد ممراً مائياً حيوياً للنقل البحري والشحن التجاري في المنطقة. في هذا السياق، يمكن إبراز الأهمية الجيوسياسية والتاريخية لهذا الخور(الحاج,١٩٧٨,ص٧) يعتبر خور عبد الله مدخلاً حيوياً لموانئ العراق، وخصوصاً ميناء الفاو، مما يمنح العراق فرصة الوصول إلى المياه الدولية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء التحديات التي تواجه العراق في مجال التجارة البحرية.لقد شهد خور عبد الله توترات تاريخية نتيجة النزاعات بين العراق والكويت، حيث كانت هناك خلافات حول الحدود والسيطرة على الموارد المائية. وقد أبرزت هذه النزاعات كيف يمكن أن تؤثر السيطرة على الممرات المائية على العلاقات بين الدول. يُعد الخور مركزاً مهماً للنقل التجاري، حيث يساهم في تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل حركة السلع والبضائع. كما يسهم في ربط العراق بالأسواق العالمية.منذ العصور القديمة، كان خور عبد الله له أهمية كبيرة في تاريخ المنطقة، حيث تم استخدامه كمسار للتجارة والنقل بين الشعوب المتنوعة. كما كان الخور مرتبطًا بالعديد من الأحداث التاريخية البارزة (الفتلاوي , ٢٠٠٩, ص٢٩):

١-التجارة البحرية: في الأزمنة القديمة، ساعد خور عبد الله في انتعاش التجارة بين حضارات مختلفة في المنطقة، مما جعله مركزًا للتفاعل الثقافي والتجاري.

٢- النزاعات والصراعات: مر الخور بالكثير من الصراعات التاريخية، بما في ذلك الحرب العراقية-الكويتية في عام ١٩٩٠، التي أسفرت عن آثار عميقة على العلاقات السياسية بين البلدين.

٣-الحقوق السيادية: تُعتبر مسألة السيطرة على خور عبد الله جزءًا من المناقشات السياسية المتعلقة بالسيادة والحقوق المائية، مما يعكس أهمية الموقع في القانون الدولي للعلاقات بين الدول. يمثل خور عبد الله نقطة جغرافية محورية تعكس التوترات والصراعات الإقليمية، بالإضافة إلى كونه نقطة انطلاق للفرص الاقتصادية والتجارية. إن فهم هذه الأهمية يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الخليج العربي.

الأهمية الجيوسياسية

الموقع الاستراتيجي: يُعد خور عبد الله نقطة دخول رئيسية إلى ميناء أم قصر العراقي، والذي يعتبر واحدًا من أهم الموانئ التجارية في العراق. كما يُشكل الخور ممراً مائياً حيوياً للسفن التجارية والعسكرية، مما يجعله محوراً للتنافس الإقليمي والدولي (منصور , ١٩٩٧, ص٧) .

وتُعزز الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة من أهمية الخور، حيث يحتوي على احتياطيات من النفط والغاز الطبيعي. هذه الموارد تجعل من خور عبد الله مركزاً اقتصادياً حيوياً يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني لكل من العراق والكويت (عبد الله , ٢٠٠٠ , ص٤٧) .

الأهمية التاريخية: يعد خور عبد الله بوابة العراق البحرية، فهو المدخل المائي الأساسي للعراق إلى الخليج العربي، وهو ضيق وضحل ويتطلب تعميقاً مستمراً للسفن. وموقع خور عبد الله الاستراتيجي جعله محوراً للخلافات الحدودية بين العراق والكويت، خاصة فيما يتعلق بالسيادة القانونية واستغلال الموارد، ويعتقد أن الخور اكتشف من قبل صياد عراقي اسمه عبد الله التميمي عام (١٥١٢)، مما يسبق تاريخ ظهور دولة الكويت، حيث كانت المنطقة تابعة للبصرة تاريخياً. ويمثل نموذجاً لتفاعل الجغرافيا مع السياسة ورسم العلاقات بين الدول، وتظهر دراسات تاريخية أهميته في الوثائق البريطانية بين (١٩٠٥ -١٩٤٠) (الهيف ,١٩٩٥, ص٢٩٧)شهد خور عبد الله تاريخاً طويلًا من النزاعات الحدودية بين الكويت والعراق. بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، تدخلت الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين البلدين، بما في ذلك الحدود البحرية في الخور، مما أدى إلى توترات سياسية مستمرة. وعلى الرغم من النزاعات، تم التوصل إلى عدة اتفاقيات بين البلدين لتنظيم استخدام الخور. في عام ٢٠١٢، تم توقيع اتفاقية لإدارة الملاحة في الخور بشكل مشترك، مما يعكس جهود البلدين لتعزيز التعاون وتجنب النزاعات المستقبلية (العطية ٢٠١٢ , ص١٦٢)

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية لخور عبد الله

الموقع الجغرافي: يقع خور عبد الله في المنطقة الشمالية الغربية من الخليج العربي، وهو يشكل جزءًا من الحدود البحرية بين العراق والكويت. يمتد الخور من ساحل الخليج العربي باتجاه الشمال الشرقي، حيث يلتقي بمياه شط العرب، مما يجعله ممراً مائياً مهماً للتجارة والملاحة في المنطقة (أبو عيانة , ١٩٩٤ , ص١٠٨).

الخصائص الطبيعية:

يتميز خور عبد الله بتضاريسه المنخفضة والمسطحة، مما يجعله مناسبًا للملاحة البحرية. يحتوي الخور على مجموعة من القنوات المائية والجزر الصغيرة التي تشكل معالم طبيعية مميزة. وتتأثر مياه خور عبد الله بالمد والجزر، مما يؤدي إلى تغيرات في مستوى المياه. المياه في الخور مزيج من المياه المالحة الآتية من الخليج والمياه الأكثر عذوبة القادمة من شط العرب (أبو عيانة , ١٩٩٤ , ص١١٢)يعتبر خور عبد الله موطناً للعديد من الكائنات البحرية، بما في ذلك الأسماك والمحار والأحياء المائية الأخرى. التنوع البيولوجي في الخور يجعله بيئة غنية تدعم الصيد التجاري والمحلي، كما أن المناخ في منطقة خور عبد الله حار وجاف في الصيف، بينما يكون معتدلًا في الشتاء. الرياح الموسمية تؤثر على المنطقة، مما يساهم في التغيرات المناخية على مدار السنة (أبو عيانة , ١٩٩٤ , ص١٢٨) .

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والملاحية لخور عبد الله

خور عبد الله له أهمية اقتصادية كبيرة نظراً لموقعه الاستراتيجي كممر بحري يربط بين موانئ العراق والكويت. كما أن الثروات الطبيعية فيه، مثل الأسماك والمحار، تسهم في دعم الاقتصاد المحلي من خلال الصيد والتجارة. كما يمثل نقطة اتصال هامة في شبكة التجارة البحرية في الخليج العربي، وهو جزء لا يتجزأ من التراث الطبيعي والثقافي للمنطقة (حفوش , ٢٠٠٠, ص٦٧)يعد خور عبد الله ممراً حيوياً للتجارة البحرية، حيث يمر من خلاله عدد كبير من السفن التجارية التي تنقل البضائع المختلفة. هذا يعزز من حركة التجارة بين دول الخليج والدول الأخرى، ويساهم في دعم الاقتصاد المحلي لكلا البلدين. ويمثل الخور مصدراً مهماً للثروة السمكية والموارد البحرية، مما يوفر فرص عمل لسكان المنطقة ويساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من الأسماك والمنتجات البحرية (العطية , ٢٠١٢, ص٩٦)أما من حيث الأهمية الملاحية، يعد خور عبد الله مدخلاً رئيسياً للموانئ العراقية والكويتية، مثل ميناء أم قصر وميناء الزبير. هذه الموانئ تلعب دوراً حيوياً في تسهيل حركة البضائع واللوجستيات، مما يجعلها جزءاً أساسياً من شبكة التجارة الدولية (حفوش , ٢٠٠٠, ص٧٥)ونظراً لأهمية الخور في الحركة الملاحية، فإنه يخضع لمراقبة دقيقة لضمان سلامة السفن المارة ومنع وقوع الحوادث البحرية. تحسين البنية التحتية البحرية وتقديم خدمات الإرشاد الملاحي يساهمان في تعزيز السلامة الملاحية في المنطقة.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للوضع الحدودي بين العراق والكويت

لم تكن هناك حدود واضحة قبل الفترة الاستعمارية. بدأت بريطانيا في تحديد النفوذ في المنطقة، ووضعت خطاً فاصلاً غير رسمي بين ولاية البصرة العثمانية (التي أصبحت فيما بعد جزءاً من العراق) والكويت الخاضعة للحماية البريطانية. وتمت بعدها معاهدة العقير (١٩٢٢) التي كانت أهم اتفاقية في ترسيم الحدود، وضعت الحدود بين الكويت والعراق والسعودية. رسمت هذه المعاهدة حدوداً برية وبحرية، ولكنها كانت موضع خلاف لاحقاً. وبعد استقلال العراق، استمرت التوترات الحدودية، خاصة حول الرغبة العراقية في الوصول إلى الخليج العربي، والمطالبة بالكويت كجزء من العراق (حسين وآخرون , ١٩٩٩, ص٦٤)شهدت فترات الستينيات والسبعينيات هدوء نسبي، وبعد حرب الخليج (١٩٩١-١٩٩٠) صدرت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (خاصة القرار ٦٨٧) أرست الأساس لترسيم حدودي جديد، وقامت لجنة الأمم المتحدة لفض المنازعات (UNCC) بتحديد الحدود بشكل نهائي. لكن استمرت بعض الخلافات حول الحدود البحرية ما بعد حرب الخليج، وبعض التعديلات الطفيفة على الحدود البرية (السعدون , ٢٠١٦ , ص٤٨)وأهم النزاعات التي أثرت على ترسيم الحدود بين العراق والكويت هي الخلافات حول جزيرة وربة وبوبيان وحرب الخليج التي كانت نقطة تحول حاسمة في ترسيم الحدود كما لعبت بريطانيا دورًا حاسمًا في تحديد الحدود الأولية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للنزاع الحدودي البحري:

المطلب الأول: قرارات مجلس الامن ذات الصلة بترسيم الحدود:

تناولت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بترسيم الحدود قضايا متعددة تتعلق بإنهاء النزاعات الحدودية، تأكيد سيادة الدول، وإرساء قواعد للسلام والأمن الإقليميين عبر آليات قانونية وفنية. تأتي هذه القرارات في إطار الفصل السابع أو عبر نصوص تدعم تنفيذ تسويات سياسية وقضائية أو إشرافاً على عمليات رصد وتنفيذ اتفاقات ترسيم (الشاعري , ٢٠٠٦ , ص٧٩) .

- **أنواع القرارات والإجراءات المتصلة بترسيم الحدود:**

١- **إحالة النزاعات إلى آليات قضائية دولية:** شجّع المجلس الأطراف على رفع نزاعاتها إلى محكمة العدل الدولية أو قبول التحكيم الدولي للفصل في مسائل الحدود.

٢- **إنشاء لجان فنية ولجان أممية لترسيم الحدود:** أنشأ المجلس لجاناً متخصصة لإجراء المسح الميداني، وضع الخرائط، والإشراف على تنفيذ اتفاقات الحدود. مثال بارز هو لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت التي استمر عملها بعد حرب الخليج.

٣- **فرض عقوبات أو تدابير تنفيذية:** في حالات رفض تطبيق قرارات ترسيم أو انتهاك حدود سيادية أدى إلى تهديد للسلم، استخدم المجلس صلاحياته بموجب الفصل السابع لفرض تدابير اقتصادية أو حظر تسليح أو عقوبات استهدافية.

٤- **التأكيد على احترام الاتفاقيات الإقليمية:** دعا المجلس الأطراف والمنظمات الإقليمية إلى دعم عمليات الترسيم وتنفيذ الاتفاقات، وطلب من الأمين العام والإدارات الأممية تقديم الدعم الفني والاستشاري.

٥- **الربط بين ترسيم الحدود وحماية المدنيين:** في عدة حالات، ربط المجلس وضوح الحدود ووقف الأعمال العدائية بخلق بيئة آمنة لعودة النازحين وحماية المدنيين.

٦- **ممارسات وأحكام لاحقة:** أدرجت قواعد لتمكين عمليات الترسيم من الاعتماد على تقارير خبراء الأمم المتحدة، ودعمت نشر بعثات فنية أو مراقبين دوليين لضمان تنفيذ الحدود المتفق عليها (السعدون , ٢٠١٦, ص٥٧) .

ومن أهم الأمثلة على قرارات مجلس الامن هو قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣)، أعاد المجلس التذكير بسلسلة قرارات سابقة وأشار إلى استمرار عمل لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت. القرار يعكس نهجاً عملياً يقضي بالاعتماد على لجان فنية أممية لتنفيذ مهام ترسيم الحدود بعد صراع مسلح (حفوش , ٢٠٠٠, ص٦٢) .

- **دور الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية**

تلعب الأمم المتحدة دوراً مهماً في ترسيم الحدود البحرية بين الدول، إذ تكون مهمة الأمين العام والأجهزة الأممية تقديم تقارير فنية، وتشكيل لجان خبراء، وتنسيق المساعدة التقنية وإجراءات التنفيذ. تقارير الأمين العام تُعرض على المجلس للمراجعة واتخاذ التوصيات المناسبة.

أما المنظمات الإقليمية فتعمل على تحقيق التعاون مع الأمم المتحدة لتسهيل الحوارات، تقديم دعم لوجستي أو تقني، والمساهمة في بناء ثقة بين الأطراف المتنازعة.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بخور عبد الله

خور عبد الله يشكل نقطة حساسة استراتيجياً بين العراق والكويت، نظراً لموقعه كممر مائي حيوي وميناء طبيعي يؤثر على النفوذ التجاري والبحري لكل دولة. فيما يلي عرض موجز منظّم لأهم الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة، مع توضيح الخلفيات والنقاط الخلافية:

١-**اتفاقية عام ١٩٦٣:** منحت العراق للكويت جزراً ومناطق ساحلية ضمن تفاهمات ثنائية آنذاك، ما أثر لاحقاً على امتدادات السيطرة البحرية حول خور عبد الله.

٢-**اتفاقية ما بعد حرب ١٩٩٠:** بعد الحرب بين العراق والكويت شكّلت قرارات أممية وإجراءات دولية إطاراً لإعادة ترسيم الحدود والتحقيق في حقوق الملاحة بينهما، ما قلّص مطالب العراق المتعلقة بمصالح الكويت في خور عبد الله.

٣-**قرارات الأمم المتحدة ولجنة التقصي:** بعد دخول العراق الى الكويت، خلصت جهات أممية إلى أن لمصالح الكويت في خور عبد الله أهمية واضحة، بينما اعتُبرت مصالح العراق محدودة نسبياً، ما دعّم مواقف الكويت القانونية والدبلوماسية (الشاعري , ٢٠٠٦ , ص٨٤).

٤-**اتفاقيات ملاحية وتجارية إقليمية:** ترتبط الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بخور عبد الله بأحكام الملاحة والتجارة ووصول السفن إلى موانئ مثل أم قصر وخور الزبير، بسبب الترابط الهيدرولوجي والاقتصادي بين الممرات المائية. وتضمن الاتفاق الثنائي بين العراق والكويت تحديد خطوط بحرية وبرية بين البلدين، وتناول مسائل النفوذ على مصبات المياه والجزر والحقوق الملاحية. بعض البنود جاءت لتقنين استخدام الممرات وتأمين حرية الملاحة، بينما تركت قضايا محددة للنقاش أو التحكيم لاحقاً (الشاعري , ٢٠٠٦ , ص٨٦)النزاع لا يقتصر على نصوص قانونية فقط، بل يشمل أبعاداً سياسية واقتصادية تاريخية تتعلق بالسيطرة على الممر الملاحي والأراضي الساحلية، مما يجعل الحلول متعددة المستويات وتشمل تفاوضاً ثنائياً وإشرافاً دولياً.

المطلب الثالث: موقف القانون الدولي للبحار من النزاع في خور عبد الله

ظهر التحليلات القانونية أن تطبيق مبادئ القانون الدولي للبحار على النزاع في خور عبد الله يتطلب اجتهاداً دقيقاً في تفسير النصوص القانونية المعتمدة، خاصة تلك المتعلقة بتحديد المنطقة المتنازع عليها وبحقوق الدول الساحلية فيها. يتوقف تحديد المنطقة على مدى التوافق بين النصوص القانونية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وموقف الأطراف الفعلي على الأرض، حيث يُعزى النزاع إلى تداخل المناطق البحرية والتنازع على السيادة والانتفاع، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً لمعايير السلامة البحرية وحقوق الدول ذات الصلة. تؤكد التحليلات أن مسألة الجزر والذراع السفلي للأراضي تثير تساؤلات حول مدى تأثر الحقوق السيادية، خاصة في ظل عدم وضوح الحدود البحرية وفشل التفاهم بين الأطراف المعنية، ما يعقد من جهود التسوية القانونية (علوة, ٢٠١٢,ص٥٩)يبرز الدور الحاسم للوثائق والاتفاقيات الثنائية في توثيق الحقوق والتفاهمات، حيث توفر أساساً قانونياً لتسوية المنازعات وتقلل من احتمالات التصعيد، إلا أن محدودية الالتزام والنفوذ السياسي قد يحدان من فعاليتها. كما أن تحليل دور آليات التحكيم وتسوية النزاعات وفق ميثاق الأمم المتحدة يبيّن أن اللجوء إلى المحكمة الدولية أو الهيئة التحكيمية يعزز من إنفاذ القوانين ويُعد وسيلة فاعلة لإنصاف جميع الأطراف (الجنابي , ٢٠١٣, ص١٢) . ومع ذلك، تُظهر الدراسات أن تطبيق الأحكام القضائية غالباً يواجه تحديات تتعلق بالسياسات المحلية والتوازن الإقليمي، الأمر الذي يستدعي مراجعة مستمرة لتعزيز آفاق الاستقرار البحري وحماية الحقوق المشروعة. بناءً عليه، يُركز التحليل على ضرورة تفعيل آليات الوساطة والاستشارات الدولية لضمان نزاعات أكثر شفافية، مع ضرورة تطوير إطار قانوني مرن وقابل للتنفيذ، قادر على التوفيق بين النصوص القانونية والواقع السياسي، لضمان استدامة السلام والأمن في المنطقة.تعد قواعد القانون البحري العام الأساس القانوني الذي يحكم تحديد المنطقة المتنازع عليها في خور عبد الله، حيث يُعنى هذا المجال بتحديد الحدود البحرية واستغلال الموارد الطبيعية ضمن إطار من المبادئ القانونية الدولية التي ترعى حرية الملاحة وحقوق الدول الساحلية. وفقاً لما نصت عليه اتفاقية القانون الدولي للبحار، يُنظر إلى المنطقة المتنازع عليها على أنها جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري، استناداً إلى معايير قياس المسافات والحدود الطوبوغرافية والجغرافية. يُعترف بضرورة الالتزام بمبادئ حسن النية والاتفاق الثنائي أو المتعدد الأطراف لتسوية الخلافات، مع التأكيد أن كل دولة لها حق تحديد منطقتها البحرية ضمن حدود محددة، على أن يُراعى فيها مصالح الطرف الآخر وحقوقه المشروعة (علوة , ٢٠١٢, ص٦٢) ونظراً لأهمية خور عبد الله كممر ملاحي حيوي، يُعد تحديد المنطقة المتنازع عليها من قبل القانون البحري العام ضرورة لضمان أمن الملاحة وسلامة البحار، مع احترام سيادة الدول المطلة على الخور. تتطلب عملية التحديد استخدام أساليب علمية وقانونية، من بينها الخرائط البحرية، والوثائق التاريخية، والأحكام القضائية الدولية، بهدف وضع إطار قانوني دقيق يضمن وضوح وشفافية التحديد. كما أن المبادئ التي أتان إليها القانون تتجه لمراعاة مصالح جميع الأطراف، وتؤكد ضرورة التوصل إلى اتفاقات عادلة تكفل حقوق الدول في الاستخدام المشروع للموارد الاقتصادية، وتسهم في وجود بيئة قانونية متوازنة ومستندة إلى أسس ثابتة، بما يعزز السلم والأمن البحري في المنطقة (الشاعري ,٢٠٠٦, ص٩٠)

المبحث الثالث: خور عبد الله بين التوتر والتسوية

يشكّل نزاع خور عبد الله واحداً من أكثر النزاعات المائية حدودياً تعقيداً في منطقة الخليج العربي، حيث تتداخل فيه عناصر السيادة الوطنية مع القانون الدولي وقضايا الملاحة البحرية والإقليمية. تثير هذه النزاعات إشكاليات قانونية عديدة تتعلق بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والقرارات الدولية التي تحكم الحدود المائية وتنظيم الملاحة في الممرات البحرية الضيقة.

المطلب الأول: انعكاسات النزاع على الامن الإقليمي والعلاقات الثنائية

النزاعات على خور عبد الله تمثل نقطة حساسة بين العراق والكويت لما لها من أبعاد سياسية، اقتصادية، أمنية المنطقة (. أي تصاعد في التوتر حول المصالح البحرية أو الحدود المائية ينعكس سلباً على الأمن الإقليمي واستقرار العلاقات الثنائية (رميش , ٢٠٢٢, ص٣)النزاع في منطقة خور عبد الله له انعكاسات على الأمن الإقليمي، فقد يؤدي إلى تفاقم خطر التصعيد العسكري ومواجهات بحرية أو حوادث على الممرات الملاحية، مما يزيد احتمال تدخل قوى إقليمية أو دولية لتفادي اتساع الصراع، كما أن خور عبد الله يمثل منفذاً بحرياً مهماً، وأي قيود أو توترات فيه يؤدي الى تعطيل الملاحة والتجارة ويؤثر على حركة السفن قد تضر بإمدادات الطاقة والتجارة الإقليمية (علوة ,٢٠١٢, ص٦٦)كما تعد منطقة خور عبد الله من المناطق الحساسة لنقل النفط والغاز؛ وأي نزاع فيها يؤدي الى تعطيل الملاحة مما يسبب تقلبات في أسواق الطاقة وانعكاسات اقتصادية واسعة. كما يسمح بتفشي أنماط اللااستقرار ويدعم ظهور مجموعات استفزازية أو تهريبٍ مسلح، ويزيد من فرص استغلال الفراغ الأمني من قبل عناصر إجرامية أو متطرفة (الشاعري , ٢٠٠٦, ص٧٣)إن توتر العلاقات بين العراق والدول المجاورة لها تأثيرات على التعاون الإقليمي، فقد يعرقل مبادرات تعاون أمنية وإقليمية في قضايا الحدود، مكافحة التهريب، وصيد الأسماك. كما أن النزاع في خور عبد الله كان له انعكاسات على العلاقات الثنائية بين العراق والكويت فقد تراجعت الثقة المتبادلة بين البلدين، أدى الى تعميق الشكوك وتقليل الثقة السياسية بين البلدين، ما جعل

من الصعب التوصل إلى تسويات دائمة أو شراكات استراتيجية. كما سبب في تعطيل القنوات الدبلوماسية مما قد أدى إلى تجميد أو إضعاف الحوار الثنائي الرسمي، وزيادة الخطب التصعيدية في الإعلام (السامرائي , ١٩٩٢ , ص١١٨) . وكان للنزاع في خور عبد الله آثار اقتصادية وتجارية على العراق الكويت، القيود على الملاحة أو إجراءات حظر قد قللت من التبادل التجاري والاستثمار الثنائي، أثرت على القطاعات الساحلية والأنشطة الاقتصادية المحلية. وقد أظهر النزاع مشكلات في إدارة الموارد المشتركة بين البلدين، كما يعيد تسليط الضوء على توزيع الحصص المائية والصيد وحقوق النفط والغاز في المناطق المشتركة، ما يستدعي آليات فصل واختصاص واضحة لتفادي النزاعات المستقبلية (رميش , ٢٠٢٢, ص١٦) . يحمل النزاع على خور عبد الله مخاطر كبيرة للأمن الإقليمي ويؤثر سلبًا على العلاقات العراقية الكويتية اقتصادياً وسياسياً. تجنب التصعيد يتطلب حواراً دبلوماسياً فعالاً، آليات إدارة مشتركة قائمة على القانون الدولي، ومبادرات تعاون عملية تحول الخلاف إلى فرصة لبناء ثقة ومصالح مشتركة.

المطلب الثاني: تقييم قانوني نقدي للاتفاقيات والقرارات الدولية

أثارت اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله (٢٠١٣) والتطورات اللاحقة نقاشاً قانونياً وسياسياً بين العراق والكويت، وتضمّن ذلك طعوناً دستورية عراقية ومواقف متباينة من التنفيذ والتنظيم. فهذه الاتفاقية مستندة إلى مبدأ سيادة الدول على سواحلها وحق الملاحة الدولية المنظم بموجب القانون الدولي للبحار. تنظيم ممر مائي مشترك يتطلب نصوصاً واضحة حول حدود الاختصاص، حقوق الملاحة، وإدارة المرافق بآلية مشتركة. وأي تعديل أو إلغاء يتطلب التزاماً بمبدأ "حسن النية" وبدوافع تبريرية متقنة كي لا يترتب عليه خرق لالتزامات دولية أو تعريض الأمن البحري للخطر (الشاعري , ٢٠٠٦, ص ٩٥)ويبقى دور الأمم المتحدة والخرائط المعتمدة مرجعاً لتحديد الحدود البحرية، ولا يجوز الطعن في الاتفاقيات الدولية عبر إجراءات أحادية تعيد رسم حدوداً مثبتة دولياً دون تفاهم أو حكم دولي.

- **نقاط نقدية أساسية**

١- **غموض نصي وإداري:** احتوت الاتفاقية على نصوص تتطلب تطبيق آليات إدارية مشتركة لكنها لم تضع آليات تنفيذية مفصلة واضحة، مما يفتح الباب للاختلاف في التأويل والتطبيق.

٢- **غياب حل نزاع فعال:** لم تحدد الاتفاقية آليات فصل واضحة وملزمة لفضّ النزاعات بين الطرفين، مما يجعل اللجوء إلى المحكمة الاتحادية أو التحكيم الدولي أمراً متوقعاً.

٣- **تعارض بين الاعتبارات السيادية والمتطلبات العملية للملاحة:** تتطلب إدارة مشتركة للممر المائي تنازلات سيادية محددة؛ غياب ضمانات حماية المصالح الوطنية يغذي المعارضة المحلية.

٤- **التأثير السياسي الإقليمي والداخلي:** قد تُستخدم القرارات الأحادية أو الإلغائية سياسياً، ما يزيد من مخاطر تصعيد دبلوماسي ويؤثر على التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي (رميش ٢٠٢٢, ص١٦) خاتمة الملف يتطلب توازناً دقيقاً بين حماية السيادة الوطنية وضرورة تنظيم الملاحة ومصلحة الطرفين في استقرار الممر المائي. الحلّ القانوني المستدام يقوم على شفافية نصية، آليات فصل نزاع ملزمة، وتوافق داخلي قبل أي خطوات تنفيذية أو إلغائية.

المطلب الثالث: سيناريوهات الحل وآفاق التعاون البحري المستقبلي

سيناريوهات الحل وآفاق التعاون البحري المستقبلي هي مواضيع هامة جداً، حيث يلعب البحر دوراً هاما في تلبية احتياجات البشرية من الغذاء والطاقة والنقل. ومع ذلك، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعاون البحري، مثل التلوث البحري والتغير المناخي وتنافس الدول على الموارد البحرية (السامرائي , ١٩٩٢ , ص١٢٩)تهدف سيناريوهات الحل إلى توفير حلول للتحديات التي تواجه التعاون البحري. من أهم هذه السيناريوهات هي تعزيز التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة البحرية. يمكن أن يتم ذلك من خلال اتفاقيات دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تهدف إلى حماية البيئة البحرية وتنظيم استخدام الموارد البحرية (السعدون ,٢٠١٦ , ص٦٣). كما يمكن أن يتم تعزيز التعاون الدولي من خلال إنشاء منظمات دولية مثل المنظمة البحرية الدولية، التي تهدف إلى تحسين السلامة البحرية وتنظيم النقل البحري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إنشاء منظمات إقليمية مثل منظمة التعاون البحري في منطقة المحيط الهادئ، التي تهدف إلى تعزيز التعاون البحري بين الدول الأعضاء (السعدون , ٢٠١٦, ص٧٦). كما تهدف آفاق التعاون البحري المستقبلي إلى تحسين التعاون البحري في المستقبل. واحدة من هذه الآفاق هي استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال النقل البحري، مثل استخدام السفن الذكية التي يمكن أن تقلل من استهلاك الوقود وتحسين السلامة البحرية. كما يمكن أن يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال صيد الأسماك، مثل استخدام تقنيات

الصيد المستدامة التي يمكن أن تحافظ على الموارد البحرية (طاهر , ٢٠١٤, ص٦)كما يمكن أن يتم تحسين التعاون البحري من خلال تعزيز التعليم والتدريب في مجال البحرية. يمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء برامج تعليمية وتدريبية في مجال البحرية، مثل برامج التدريب على السلامة البحرية وبرامج التعليم في مجال إدارة الموارد البحرية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم تعزيز التعاون البحري من خلال تعزيز الوعي العام بأهمية البحرية والتحديات التي تواجهها.إن سيناريوهات الحل وآفاق التعاون البحري المستقبلي هي مواضيع هامة جدا في عالم اليوم. يمكن أن يتم تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم استخدام الموارد البحرية. كما يمكن أن يتم تحسين التعاون البحري من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال النقل البحري وصيد الأسماك، وتعزيز التعليم والتدريب في مجال البحرية، وتعزيز الوعي العام بأهمية البحرية والتحديات التي تواجهها (رميش ,٢٠٢٢, ١٧) . ومن المتوقع أن تزداد أهمية البحرية في المستقبل، حيث سيظل البحر مصدرا هاما للغذاء والطاقة والنقل. لذلك، فإن من المهم جدا تعزيز التعاون البحري وتنظيم استخدام الموارد البحرية للحفاظ على البيئة البحرية وتلبية احتياجات البشرية. كما أن من المهم جدا تعزيز الوعي العام بأهمية البحرية والتحديات التي تواجهها، لكي نتمكن من مواجهة هذه التحديات وضمان مستقبل آمن ومستدام للبحرية (شلال ,٢٠١٧ ,ص١٧)وفيما يخص التعاون الدولي، فإن من المهم جدا تعزيز التعاون بين الدول في مجال البحرية، لكي نتمكن من مواجهة التحديات التي تواجه البحرية وضمان مستقبل آمن ومستدام لها. كما أن من المهم جدا تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول، لكي نتمكن من تحسين التعاون البحري وتنظيم استخدام الموارد البحرية (السعدون , ٢٠١٦ , ص٣٩) . كما أن هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تفتح أبوابا جديدة للتعاون البحري، مثل فرص التعاون في مجال النقل البحري وفرص التعاون في مجال صيد الأسماك. كما أن هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه التعاون البحري، مثل تحدي التلوث البحري وتحدي التغير المناخي. توجد العديد من الإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن التعاون البحري، مثل تحسين السلامة البحرية وتنظيم استخدام الموارد البحرية. كما أن هناك العديد من السلبيات التي يمكن أن تنتج عن عدم التعاون البحري، مثل تدهور البيئة البحرية وزيادة التنافس على الموارد البحرية (رميش ,٢٠٢٢ , ص١٦) . إن التعاون البحري هو أمر هام جدا في عالم اليوم، حيث يمكن أن يساهم في تحسين السلامة البحرية وتنظيم استخدام الموارد البحرية. كما أن من المهم جدا تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال البحرية، لكي نتمكن من مواجهة التحديات التي تواجه البحرية وضمان مستقبل آمن ومستدام لها (طاهر , ٢٠١٤ , ص١١)

الخاتمة

النتائج:

١-خضعت قضية ترسيم الحدود المائية بين العراق والكويت الى العديد من المؤثرات السياسية التي ساهمت في تأزر أو انفراج العلاقات بين البلدين.

٢-تجمع بين العراق والكويت روابط العروبة ال جانب الجوار والمصالح المشتركة وأن العراق ه الممر الوحيد بين الكويت ودول الشام، وأن المستقبل كفيل بإنهاء نقاط الخلاف بين الطرفين والبدء بعلاقات متينة أساسها الثقة والتوافق والتسامح وحل كل قضايا الخلاف.

٣-منحت قضية ترسيم الحدود البحرية عند منطقة خور عبد الله دولة الكويت حرية الملاحة استناداً الى القرارات الدولية التي صدرت من مجلس الامن في زمن النظام السابق.

المقترحات:

١-تفعيل الحوار الدبلوماسي: فتح قنوات تفاهم مباشرة بمشاركة وسطاء إقليميين أو دوليين موثوقين للتفاوض على حقوق الملاحة والحدود المائية.

٢-إنشاء آلية إدارة مشتركة: تشكيل لجنة ثنائية فنية وقانونية لإدارة الشؤون المتعلقة بالخور، تشمل مراقبة الملاحة، حماية البيئة، وتنظيم الصيد.

٣-الاتفاق على قواعد تشغيلية مؤقتة: تبني إجراءات عمل واضحة لسفن الطرفين والجهات الثالثة، لتفادي الحوادث البحرية.

٤-الاعتماد على القوانين الدولية: اللجوء إلى مبادئ القانون الدولي البحري ومحاكم التحكيم عند الحاجة لتسوية النزاعات.

٥-إعادة صياغة بنود تنفيذية واضحة: تحديد اختصاصات اللجنة المشتركة، آليات اتخاذ القرار، ومعايير سلامة الملاحة والبيئة.

٦-إدراج آلية تعيين وملء المنازعات: التحكيم الدولي أو اللجوء إلى محكمة دولية أو إلى آلية مستقلة تكون ملزمة وذات جدول زمني محدد.

٧-توثيق توافق داخلي: مراجعة دستورية شاملة قبل أي تصديق أو إلغاء، بمشاركة الجهات التشريعية والقضائية، وتوفير تبرير قانوني متين لتفادي بطلان الإجراءات.

٨-إشراك طرف ثالث محايد: الاعتماد على خبراء فنيين دوليين وأمم متحدة لتحديد الخرائط والحدود الفنية لضمان حيادية النتائج.

٩-مراعاة مبادئ حسن الجوار والالتزامات الدولية: تجنب الإجراءات الأحادية التي تفضي إلى خرق التزامات دولية أو إلى نزاعات طويلة الأمد.

المصادر

١- المجذوب، محمد، الوسيط في القانون العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط٧, ٢٠١٨.

٢- سرحال أحمد، قانون العلاقات الدولية، بيروت، دار مجد، ١٩٩٦.

٣- الحاج حمود، محمد، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٤- الدسوقي، محمد عبد الرحمن، النظام القانوني للجزر من القانون الدولي للبحار، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- الحديثي، علي خليل إسماعيل، القانون الدولي الحديث للبحار، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٢٠.

٦- السعدون، محمد ثامر، مباحث في القانون الدولي للبحار، الطبعة الأولى، دار الكتب، كربلاء، ٢٠١٦.

٧- الفتلاوي، سهيل حسين، موسوعة القانون الدولي: القانون الدولي للبحار، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان،٢٠٠٩.

٨- الحاج، ساسي سالم، قانون البحار الجديد بين التقليد والتجديد، الطبعة الأولى ١٩٧٨، معهد الإنماء العربي، بيروت.

٩- العطية، عصام، القانون الدولي العام، مكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢.

١٠- السعدون، محمد ثامر، ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٦.

١١- الشاعري، صالح يحيى، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٢- الجنابي، قاسم محمد، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ٢٠١٣، العدد ١٢

١٣- السامرائي، ضاري رشيد، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ط ١.

١٤- أحمد، بسام، تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٣٧، العدد ٥، ٢٠١٥.

١٥- ابو الهيف، علي صادق، القانون الدولي العام، منشاة المعارف الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٦- أبو عيانة، فتحي، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية , ١٩٩٤.

١٧- ثامر، محمد، خط الأساس الع ا رقي، مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٣، العدد ١) ٢٠٠٨

١٨- حفوش، علي، العراق ومشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دار الكنوز الأدبية , ٢٠٠٠.

١٩- حسين، فاضل، وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، جامعة بغداد، بغداد , ١٩٩٩.

٢٠- رمشي، صدام عبد الحسين، الخطر الموجب للإنقاذ والمساعدة البحرية، بحث منشور في مجلة جامعة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، العدد السادس، ٢٠٢٢.

٢١- شلال، سعدون، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية – الكويتية، مجلة أوروك، العدد الأول، المجلد ١٠, ٢٠١٧.

٢٢- طاهر، قحطان حسين، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلس جامعة بابل: كلية التربية، العدد ١٨ , ٢٠١٤.

٢٣- عبد الله، محمد، الحدود العراقية الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، مكتبة الكويت الوطنية، ط ١، ٢٠٠٠.

٢٤- علوه، محمد نعيم، القانون العام، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الجزء السادس، ط ١ ،٢٠١٢.

٢٥- عامر، صلاح الدين، القانون الدولي للبحار (دارسة لاهم إحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢)، دار النهضة العربية، ط ٢، ٢٠٠٠.

٢٦- منصور، لجين عبد الرحمن، تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقها على العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٧.